قطر وجهة يقصدها رجال ونساء يتعرضون فيها للعمل القسري، وإلى حد أقل بكثير للبغياء القسري. وحوالي 94 بالمائة من القوى العاملة تتكون من رجال ونساء من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا، والشرق الأوسط يأتون طوعاً للعمل كعمال غير مهرة أو متوسطي المهارات، ويعملون بصفة أساسية في قطاعات البناء، والنفط والغاز، والخدمات، والمواصلات، والخدمة المنزلية، لكن بعضهم يتعرض في وقت لاحق للعمل القسري. يتعرض خدم المنازل من الإناث بشكل خاص للاتجار نظراً لعزلتهن في المساكن الخاصة وافتقادهن للحماية بموجب قوانين العمل القطرية. وقطر هي أيضاً وجهة تقصدها النساء اللاتي يهاجرن من أجل العمل ولكن يتورطن فيما بعد في الدعارة. قد يكون بعض هؤلاء النساء من خدم المنازل الهاربات واللاتي يقوم المتاجرون بإجبارهن على الدعارة باستغلال وضعهن غير القانوني. في عام 2014، وردت تقارير من منظمة دولية تدعي أن عمالاً نيباليين وغيرهم من العمال المهاجرين قد لقوا مصرعهم في قطر في المقام الأول بسبب سوء ظروف العمل.

وتظل فئة العمال غير المهرة المهاجرين إلى قطر من أكثر الفئات المعرضة لخطر الإتجار. لقد قام الكثير من العمال المهاجرين القادمين إلى قطر بدفع رسوم باهظة لوكلاء العمالة في بلادهم، كما أن بعض وكالات التوظيف في الدول المرسلة للعمالة قد استدرجت العمال الأجانب بعقود عمل مزيفة. يعيش العمال المهاجرون في الغالب في أماكن مكتظة وغير صحية ويشكو الكثير منهم من ساعات العمل المفرطة وعدم استلام أجورهم. إن نظام الكفالة المعمول به في قطر يضع قدراً كبيراً من السلطة في أيدي أصحاب العمل، الذين لديهم سلطة منفردة في إلغاء تصاريح الإقامة الخاصة بالعمال ومنع العمال من تغيير أرباب العمل، وحرمانهم من القدرة على مغادرة البلاد. ولذلك فإن المهاجرين المثقلين بالديون والذين يواجهون الإساءة، أو تم خداعهم، كثيراً ما يتجنبون سبل التقاضي القانونية لخوفهم من الانتقام ولأن إجراءات التقاضي مطولة ولأنهم يفتقدون للمعرفة بحقوقهم القانونية مما يجعلهم معرضين للعمالة القسرية، بما في ذلك عبودية الديون.

تُعتبر حالات تأخير دفع المرتبات أو عدم دفعها أحد العوامل المحركة الرئيسية للعمالة القسرية في قطر، بما في ذلك عبودية الديون. كما يواجه الكثير من العمال المهاجرين أيضاً عدم الحصول على تصريح المغادرة، والتهديد بالترحيل من البلاد، وإلحاق الضرر الجسدي أو المالي، والإساءات الجسدية والعقلية والجنسية، وظروف العمل الخطرة، وأوضاع معيشية مزرية. ووفقاً لدراسة حديثة أجراها معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية بجامعة قطر، فإنه بالرغم من وجود قوانين تحظر مصادرة جوازات السفر، إلا أن ما بين 86 إلى 90 بالمائة من جوازات سفر العمال الوافدين توجد بحوزة أرباب عملهم. وذكرت جماعات حقوق إنسان عالمية ووسائل إعلام أن بعض العمال المهاجرين يواجهون إساءات عمالية بالغة، يصل بعضها إلى حد العمل القسري. وقد زعمت جماعات حقوقية أيضاً أن عدداً كبيراً من العمال الأجانب قد لقوا حتفهم بهبوط في القلب نتيجة لظروف العمل القاسية في الحر القانظ.

ولا تلتزم الحكومة القطرية التزاماً كاملاً بالحد الأدنى من معايير القضاء على الاتجار بالبشر؛ إلا أنها تبذل

جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. ورغم هذه التدابير، لم تقدم الحكومة دليلاً على زيادة جهودها الشاملة لمعالجة الاتجار بالأشخاص خلال الفترة التي شملها التقرير السابق. وعليه، تم وضع قطر في قائمة المراقبة من الفئة 2. صرحت الحكومة أنها بدأت التحقيق في 11 قضية اتجار، إلا أنه لم يتم التحقيق أو الملاحقة القضائية لأية قضية وفقاً لقانون مكافحة الاتجار لعام 2011. ولم تقم الحكومة بإدانة أي من مرتكبي جرائم الاتجار في عام 2014، مقارنة بتسع حالات إدانة تم تحقيقها في العام المنصرم. بالإضافة لذلك، لم تلاحق الحكومة أي من أرباب العمل أو وكالات التوظيف بسبب قضايا تتعلق بالاستغلال وذلك وفقاً لقانون مكافحة الاتجار لعام 2011؛ وظلت سائر إجراءات الحميات الخاصة بالعمال ضعيفة وفي صالح أرباب العمل. في فبراير/ شباط 2015، أصدرت الحكومة تشريعاً يلزم أرباب العمل بدفع رواتب العمال إلكترونياً ورفعت قيمة الغرامات التي يدفعها أصحاب العمل ممن يخالفون قانون العمل؛ وتم إهمال أرباب العمل لفترة 6 أشهر منذ صدور القانون لبدء التنفيذ. وفي الفترة الإنتقالية، قامت وزارة العمل والشؤون الإجتماعية بتدريب المفتشين والتدقيق في جهود التنسيق بين وزارة العمل والشؤون الإجتماعية والبنك المركزي القطري بشأن الأنظمة التقنية. كانت معاملات المنازل عرضة للعمل القسري أو الانتهاكات وبقيت دون حماية من قانون العمل الذي يتطلب أيام راحة، وفترات راحة ووضع حد لساعات العمل. وأفادت الحكومة بأنها تعرفت على 422 من ضحايا الاتجار، 228 منهم كانوا من ضحايا العمل القسري، مما يشكل تزايداً كبيراً عن 62 في الفترة التي غطاها تقرير العام السابق. إلا أن ذلك لم يرتبط بزيادة في جهود إنفاذ القانون المتوقعة لمعالجة جرائم العمل القسري. وفي حين قامت الحكومة بزيارات تفقدية لمواقع العمل في شتى أنحاء البلاد، وأجرت مقابلات مع العمال وقامت بتوعيتهم وتوعية أرباب العمل فيما يتعلق باللوائح التنظيمية المناهضة للاتجار، إلا أنها فشلت في إلغاء نظام الكفيل أو إصلاحه بطريقة جذرية - الأمر الذي (لو تم) لكان من شأنه أن يقلص إلى حد كبير من تعرّض العمال للعمل القسري - وهو الأمر الذي تعهدت الحكومة القيام به في عام 2015.

توصيات لقطر:

إلغاء نظام الكفالة التقييدي بقطر أو تعديل أحكامه بشكل كبير؛ تحقيق زيادة كبيرة في جهود التحقيق في جرائم الاتجار وتقديم المجرمين إلى العدالة، وإدانة ومعاقبة مرتكبي الاتجار خاصة فيما يتعلق بجرائم العمالة القسرية وذلك بمقتضى قانون مكافحة الاتجار؛ توسيع نطاق حمايات قانون العمل ليشمل العمال المحليين والتأكد من أن أية تغييرات على نظام الكفيل تنطبق على جميع العمال؛ اتخاذ إجراءات ضد أرباب العمل الذين يحتجزون مرتبات أو جوازات سفر عمالهم؛ تطبيق القانون الذي يشترط استلام العاملين لبطاقات الإقامة خلال أسبوع واحد من وصولهم وتعزيز تطبيق القانون الذي يجرم احتجاز جوازات السفر؛ وضع إجراءات رسمية، وتطبيقها على نحو متسق، للتعرف بشكل استباقي على ضحايا كافة أشكال الاتجار بين المجموعات المستضعفة، مثل المعتقلين لمخالفات الهجرة أو الدعارة، وتوفير خدمات الحماية الملائمة للضحايا؛ جمع بيانات تطبيق القانون الخاصة بمكافحة الاتجار، وتفصيل هذه البيانات وتحليلها ونشرها؛ الاستمرار في توفير التدريبات المتعلقة بمكافحة الاتجار للمسؤولين الحكوميين؛ وإطلاق حملات توعية عامة تتعلق بمكافحة الاتجار.

الملاحقة القضائية

حققت الحكومة حداً أدنى من جهود تنفيذ قوانين مكافحة الإتجار بالبشر. يحظر قانون قطر الشامل لمكافحة الإتجار بالبشر، الذي تم إصداره في أكتوبر 2011، كافة أشكال الإتجار بالجنس والعمالة على حد سواء ويفرض عقوبات لا تتعدى السجن لمدة سبع سنوات وغرامات تصل إلى 230,000 ريال قطري (82,000 دولار)؛ كما يفرض عقوبات لا تتعدى السجن لمدة 15 عاماً لجرائم الإتجار التي تُرتكب في ظروف تستدعي تشديد العقوبة. وهذه العقوبات صارمة بما فيه الكفاية وتتماشى مع العقوبات المنصوص عليها لجرائم أخرى خطيرة، كالإختطاف. كما تحظر قطر أيضاً أرباب العمل من احتجاز جوازات سفر العاملين بمقتضى قانون الكفالة لعام 2009، وهي مخالفة يعاقب عليها بغرامة تصل إلى 10,000 ريال قطري (2,750 دولار). تم تطبيق هذا القانون بشكل متقطع وغير متسق خلال الفترة التي يغطيها التقرير؛ ولم تعلن الحكومة عن أية غرامات فرضتها على الكفلاء لاحتجاز جوازات السفر. لقد كان الحل الأساسي الذي تعتمد عليه الحكومة في تسوية انتهاكات قانون العمل هو تحويل كفالة العامل إلى كفيل جديد، مع القيام بالحد الأدنى من التحقيق لمعرفة ما إذا كانت الانتهاكات قد شكلت عمالة قسرية. خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أفادت الحكومة بأنها قامت بـ 11 تحقيقاً، مقارنة بـ 4 تحقيقات في العام المنصرم، لكنها لم تقم بمحاكمة أو إدانة مرتكبي جرائم الإتجار، بما في ذلك أرباب العمل ووكالات التوظيف الضالعون في الاستغلال، وفقاً لقانون مكافحة الإتجار. ولم تبلغ الحكومة عن تحقيقات أو ملاحقات قضائية أو إدانات بخصوص ضلوع مسؤولين حكوميين في جرائم اتجار بالبشر. كما أفادت الحكومة أنها واصلت توفير عدد من ورش العمل التدريبية لـ 124 من المسؤولين الحكوميين، والمدعين العامين والقضاة والمفتشين ومنظمي الجمعيات المدنية وإخصائيي الرعاية الصحية العامة حول كيفية التحقيق في قضايا الإتجار، وقانون مكافحة الإتجار وكيفية التعرف على الضحايا. وقد تضمنت ورش العمل تدريباً للأطباء والممرضات حول التعرف على ضحايا الإتجار، وحول دور أجهزة إنفاذ القانون في مكافحة قضايا الإتجار والتحقيق فيها وأهمية تعاون أجهزة إنفاذ القانون على المستوى الدولي، وحول الملاحقة القضائية لقضايا الإتجار. وقد استمر معهد تدريب الشرطة في تدريب عناصر وزارة الداخلية على التحقيقات المتعلقة بالإتجار.

الحماية

زادت الحكومة من جهود توفير الحماية لبعض ضحايا الإتجار، رغم أن الكثيرين من ضحايا العمل القسري، بما في ذلك عبودية الديون، ربما ظلوا غير معروفين وبدون حماية. وكانت هناك احتمالات أضعف للتعرف على عاملات المنازل كضحايا اتجار، نظراً لصعوبة الوصول إلى المنازل الخاصة والأعراف الإجتماعية والتقاليد التي تحول دون مناقشة تلك الإنتهاكات. وأفادت الحكومة أن المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي ظلت تباشر الإجراءات الخاصة بالتعرف الإستباقي على ضحايا الإتجار والإستجابة لإحتياجاتهم، وقامت بإحالتهم لهيئات إنفاذ القانون، وسلطات الجوازات والهجرة ومقدمي خدمات الرعاية الإجتماعية. وقامت المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي بتشغيل الدار القطرية

للإيواء والرعاية، وهي ملجأ لضحايا الإتجار بغرض استيعاب النساء والأطفال من الضحايا. وقد وفرت الحكومة لضحايا الإتجار الخدمات الطبية والرعاية الإجتماعية والعلاج النفسي، والمساعدة القانونية، وبرامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وتعرفت المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي على 422 من ضحايا الإتجار، 228 منهم كانوا من ضحايا العمل القسري، مما يشكل زيادة كبيرة عن 62 في الفترة التي غطاها تقرير العام السابق. كما قامت المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي بإيواء 20 من النساء والأطفال الضحايا في عام 2014، مما يشكل زيادة عن 11 من ضحايا الإتجار الذين تم إحالتهم في الفترة التي غطاها التقرير السابق. واستمرت الحكومة في استخدام النظام الوطني لإحالة الضحايا لتنسيق عملية التعرف على الضحايا وتنسيق جهود الإحالة بين السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وقد شمل نظام الإحالة توفير المأوى الآمن والرعاية الصحية والمساعدة القانونية. وقد كان من حق الضحايا مغادرة المأوى بدون إشراف، كما كان بإمكان الضحايا الحصول على المأوى حتى لو وجّه أرباب العمل تهماً ضدهم. وقد وفر المأوى أيضاً السكن لمدة طويلة أثناء الإجراءات القضائية، وكان بإمكان القاطنين بالمأوى الحصول على دخل من خلال العمل في مركز إعادة التأهيل بالمأوى؛ كما قدم المأوى أيضاً المساعدة على العودة إلى الوطن لمن يرغب في العودة. أفادت المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي بتوفير الخدمات لضحايا الإتجار الذين بلا مأوى، بما في ذلك تقديم المشورة القانونية، ورفع القضايا ومتابعتها، ونقل العاملين من كفيل إلى آخر، والحصول على تصاريح الإقامة للعمال، وتقديم تعويضات مالية للعمال.

وظل هناك بعض ضحايا الاتجار ممن لم يتم التعرف عليهم يتعرضون للعقاب على أفعال غير قانونية ارتكبوها كنتيجة مباشرة لتعرضهم للاتجار. على سبيل المثال، قامت السلطات بشكل منتظم باعتقال واحتجاز وإبعاد ضحايا إتجار محتملين بسبب مخالفات تتعلق بالهجرة والهروب من أرباب عملهم أو كفلائهم. وبين الحين والآخر، ظل بعض الضحايا قابعين في مراكز الاحتجاز لمدة تصل إلى ستة شهور بسبب ديون مزعومة أو تهم كاذبة بالسرقة يرفعها أرباب العمل ضدهم. وكان العمال في بعض الأحيان يتحملون تكلفة التمثيل القانوني في هذه الظروف، ولكن غالباً ما قامت الحكومة بإعفائهم من هذه التكاليف نظراً لعدم قدرتهم على الدفع. وظلت عاملات المنازل اللاتي لا يشملهن قانون العمل تواجهن صعوبات في الحصول على الانتصاف القانوني من خلال إجراءات المحاكم المدنية تجاه الإساءات التي تعرضن لها. في 2014، لم يدرك بعض المسؤولين أن انتهاكات العمل القاسية قد تصل إلى حد الاتجار بالبشر. وقد شجعت الحكومة ضحايا الاتجار على الإدلاء بشهادتهم ضد من تاجروا بهم مؤكدة لهم على ضمان سلامتهم وتوفير التمثيل القانوني المجاني لهم، والسماح لهم بالتقدم بعدة مطالبات مثل التعويض المالي؛ إلا أن الحكومة لم تذكر عدد الضحايا الذين أدلوا بشهادتهم ضد من تاجروا بهم أو الذين حصلوا على هذه المزايا خلال الفترة التي يشملها التقرير. كان لضحايا الاتجار خيار البقاء في البلد أثناء الإجراءات القضائية أو أن يطلبوا تأشيرة خروج فورية. ولم تكن هذه المزايا مرتبطة بنتيجة المقاضاة الناجحة للاتجار.

الوقاية من الاتجار

واصلت الحكومة جهودها الرامية لمنع الاتجار بالأشخاص. وقامت بتنفيذ خطتها القومية لمكافحة الاتجار بالبشر ما بين عامي 2010 و 2015، والتي هدفت إلى منع انتشار الاتجار وتوفير الحماية للضحايا وعقاب مرتكبي الاتجار. وبالرغم من ذلك لم تقم الحكومة بإصلاح نظام الكفيل، الذي ظل يساهم في العمالة القسرية في البلاد. وكانت الحكومة قد خصصت ميزانية بقيمة 41.85 مليون ريال قطري (11.5 مليون دولار أمريكي) لدعم المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الإجتماعي ومساعدتها الرامية لمكافحة الاتجار، مقارنة بـ 37.13 مليون ريال قطري (10.2 مليون دولار) في العام الماضي. عقد التحالف الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر، الذي يتألف من وكالات حكومية وممثلين عن المجتمع المدني عدة اجتماعات بغرض تنسيق وتقييم جهود مكافحة الاتجار، بما في ذلك إجراءات إحالة الضحايا، ومسائل بيع التأشيرات، وتطبيق خطة قطر الوطنية لمكافحة الاتجار. وقامت المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الإجتماعي بإطلاق حملات توعية وعقد لقاءات تتعلق بمكافحة الاتجار وورش عمل لمنع ومناهضة الاتجار. وتضمنت جهود التنفيذ التي بذلتها المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الإجتماعي زيارات إلى مواقع العمل في شتى أنحاء البلد للاجتماع بالعمال وتثقيفهم وتنقيف أرباب عملهم حول اللوائح التنظيمية المتعلقة بالاتجار، إضافة إلى 7 حملات داخل المدارس العليا والجامعات تهدف إلى التوعية بظروف العمل الملائمة وقضايا الاتجار، ولقاءات مع مسؤولين دينيين لمناقشة أدوارهم في منع الاتجار؛ وورش عمل حول دور القطاع الصحي في منع ومكافحة الاتجار. استهدفت الحملات القطريين وغير القطريين على حد سواء، بمن فيهم قادة مجموعات المهاجرين، لنشر التوعية بالاتجار؛ إلا أن عدد الذين وصلت تلك الحملات إليهم ظل غير معروف. ونشرت المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الإجتماعي كتيبات للمغتربين باللغتين العربية والإنجليزية، والعديد من لغات البلاد المصدرة للعمالة، تضمنت مواد عن التعرف الاستباقي على ضحايا الاتجار بالنسبة للمحققين. أصدرت كل من مؤسسة قطر شبه الحكومية، ولجنة قطر العليا للمشاريع والإرث 2022 - التي تشكلت لتنظيم كأس العالم بقطر لعام 2022 - معايير إلزامية لحقوق العمال بالنسبة لكافة عقودهما الخاصة بالإنشاءات والخدمات. هذه المعايير تُلزم من الناحية القانونية جميع مقاوليهما ومقاولي الباطن بالامتثال لمعايير عمل أكثر صرامة من قانون العمل القطري. قامت المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الإجتماعي واللجنة العليا بدمج المعايير القياسية الخاصة بالمناقصات الجديدة وتقومان بتدقيق لعقود القائمة بغرض التأكد من التزامها بالمعايير السارية. أفادت بعض جهات الإتصال بزيادة في عمليات الفحص والتدقيق في أماكن إقامة العاملين وزيادة الأجور. تشمل هذه المعايير سياسة تقوم على "لا رسوم توظيف" في كافة مراحل عملية التوظيف، وخطوط هاتفية ساخنة لتلقي شكاوى العمال، وتدقيق مستقل للتأكد من امتثال المقاولين ومن تلقي العاملين لأجورهم في الوقت المحدد.

وقامت الحكومة على نحو روتيني بتفتيش ومراقبة شركات التوظيف وسعت بشكل نشط لمعاقبة الشركات التي تبين أنها تقدم عروضاً احتيالية أو تفرض رسوماً باهظة لبيع التأشيرات، الأمر الذي يجعل العمال المهاجرين معرضين بشكل خاص للاتجار. إلا أن الحكومة لم تعلن عن عدد الشركات التي تمت إحالتها إلى القضاء وما إذا كانت قد أصدرت أية أحكام إدانة بحق أولئك المشتبه بهم في بيع التأشيرات غير القانونية؛ ويبدو ذلك انخفاضاً مقارنة بـ 40 فرداً و 50 شركة تمت إحالتهم للمحاكمة، و 26 شركة تمت إحالتها للسلطات بسبب مخالفتها لقانون العمل في العام الماضي. خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت وزارة

العمل والشؤون الإجتماعية بوضع 200 مؤسسة على القائمة السوداء لمخالفة بنود قانون العمل، مقارنة بـ2000 في العام السابق، والتي ظلت على القائمة السوداء. بالإضافة لذلك، قامت وزارة العمل والشؤون الإجتماعية بوضع 14 وكالة توظيف في الدوحة و55 وكالة توظيف في نيبال على القائمة السوداء. وبالرغم من ذلك، لم تقم الحكومة بالتحقيق بشكل منهجي مع الشركات بخصوص احتجازها لجوازات سفر العمال. ورغم أن قانون الكفالة يشترط على رب العمل إصدار بطاقة إقامة للعمال خلال سبعة أيام، تشير التقارير إلى أن ذلك لم يحدث في بعض الأحيان. إن الافتقار إلى بطاقة الإقامة يجعل العمال أساساً مقيمين بصورة غير قانونية ويؤثر على قدرتهم في الحصول على الرعاية الصحية أو المأوى أو التقدم بشكاوى إلى السلطات. واصلت المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الإجتماعي تشغيل خط ساخن لمكافحة الاتجار، رغم أن عدد ضحايا الاتجار الذين تم التعرف عليهم من خلال الخط الساخن ظل غير معروف. ولم تبلغ الحكومة عن أية جهود لتقليص الطلب على أنشطة الجنس التجاري، كما لم تبلغ عن أية جهود للحيلولة دون سياحة القطريين الذين يسافرون إلى الخارج لغرض ممارسة الجنس مع أطفال. وقد فرت الحكومة تدريبات حول مكافحة الإتجار للموظفين الدبلوماسيين الجدد، لكنها لم توفر تدريبات خاصة بمكافحة الإتجار لموظفيها الدبلوماسيين المقيمين في الخارج.